

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية



الانجازات المحققة
من قرض الصندوق العربي
للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي



الجهات المستفيدة:

- مجلس النواب.
- رئاسة مجلس الوزراء.

إدارات عامة

- وزارة العدل.
- وزارة الصحة العامة.
- وزارة العمل.
- وزارة الثقافة.
- مجلس شورى الدولة.
- التفيتش المركزي.
- الهيئة العليا للتأديب.
- الإحصاء المركزي.
- مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني.
- إدارة الجمارك.

مؤسسات عامة

- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي.
- مجلس الإنماء والإعمار.
- مؤسسة المحفوظات الوطنية.
- المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- تعاونية موظفي الدولة.
- المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار.
- المصلحة الوطنية لنهر اللبطني.
- المؤسسة العامة للإسكان.
- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.
- المؤسسة الوطنية للإستخدام.
- مرفأ بيروت.
- مصلحة مياه بيروت.
- المركز الوطني للإستشعار عن بعد.
- المعهد الوطني للإدارة.
- الإدارة العامة كافة (مشروع التدريب).
- وزارات ومؤسسات عامة (أجهزة مكتبيّة).



استراتيجية الحكومة الالكترونية

اسم المشروع: مشروع قرض الصندوق العربي لإعادة تأهيل بعض الادارات والمؤسسات العامة.

الجهة المنفذة: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

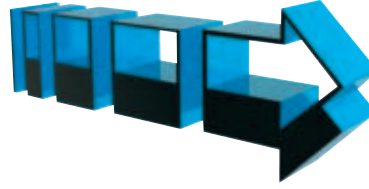
تاريخ الإنهاء: حزيران ٢٠٠٨.

قيمة القرض: ٦ ملايين دينار كويتي أي نحو ٢٠ مليون دولار اميركي.

قيمة الفائدة: ٤,٥ %.

فترة السماح: ٥ سنوات.

فترة السداد: ٢٢ سنة.



وصف موجز للمشروع

لمّا كانت الإدارات والمؤسسات العامة تلعب دوراً هاماً في توفير عدد من الخدمات الأساسية، فإن المشروع يهدف إلى المساهمة في عملية تأهيل هذه الإدارات والمؤسسات كجزء من البرنامج الوطني للتأهيل والتطوير الإداري، عبر إعداد الدراسات التنظيمية والمؤسسية، و تزويدها بما تحتاجه في مجال تكنولوجيا المعلومات وأجهزة فعالية مكتبية أخرى والتدريب المتخصص لتعزيز أدائها.



من حفل توزيع شهادات التدريب

أهداف المشروع

إعادة تأهيل الإدارات العامة وتعزيز قدراتها على وضع السياسات وبلورة الأهداف وتحديد النشاطات والمشاريع وإدارتها.

تأمين البنى التحتية الأساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أجهزة كمبيوتر، خوادم، شبكات، طابعات وغيرها من الأجهزة الطرفية)، إضافة الى المعدات المتخصصة وغيرها من التجهيزات المكتبية الأساسية.

تطوير القدرات البشرية من خلال التدريب المتخصص، إعادة النظر في دور ومهام وهيكلية الإدارات والمؤسسات العامة من خلال المساعدة الفنية والخدمات الإستشاريّة.

وضع تطبيقات أساسية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة معلومات الإدارة ذات الأثر الإداري والإقتصادي وتوفير الأساس لقيام إدارة فعّالة.

تحسين استجابة الإدارة العامة لمتطلبات الجمهور.

تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الموارد بين مختلف وحدات المؤسسة تبادياً لللازدواجية في العمل وتحسين تأمين الخدمات.

مشاريع منفذة



توزيع شهادات التدريب



يهدف المشروع إلى المساهمة
في عملية تأهيل الإدارات العامة

المشروع	الجهة المستفيدة
دعم مكننة مجلس النواب - المرحلة الأولى (أجهزة الكمبيوتر) والمرحلة الثانية (تطبيقات برامج الكمبيوتر).	مجلس النواب
تأمين البنى التحتية لمستلزمات المكننة وتزويدها بمعدات الكمبيوتر والأجهزة ودعم مركز للبيانات يلبّي حاجات الشبكة الواسعة على نطاق إدارات ومؤسسات الدولة كافة ونظام إدارة المستندات والأرشفة وسير العمل.	رئاسة مجلس الوزراء
إستكمال مشروع مكننة أعمال السجل التجاري الذي سبق أن نفذت مراحله الأولى من خلال قرض البنك الدولي.	وزارة العدل
مكننة دائرة مكافحة الأمراض الإنتقالية في مديرية الوقاية الصحية. ينطوي نطاق العمل في هذا المشروع على تزويد وتنفيذ أجهزة الكمبيوتر اللازمة لتشغيل تطبيقات برنامج Ep Info.	وزارة الصحة العامة
مشروع مكننة إجازات العمل ويشمل تزويد خوادم وأجهزة كمبيوتر شخصية وماسحات إلكترونية ومعدّات اتصال تربط المبنى الرئيسي في بيروت بمكاتب العمل في طرابلس وزحلة وصيدا والنبطية كما يشمل تطبيقات متخصصة تهدف لمكننة كافة عمليات إنجاز وبتّ إجازات العمل.	وزارة العمل
تنفيذ برنامج متكامل يشمل أجهزة الكمبيوتر وتطبيقات برامج الكمبيوتر والتدريب على التحويل الرقمي لمجموعات الصور والخرائط واللوحات والرسوم وغيرها من الوثائق المتوفرة في وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة

المشروع

الجهة المستفيدة

نظام إدارة المستندات.	مجلس شوري الدولة
تنفيذ بنية تحتية معلوماتية جديدة من شأنها نقل وإستخدام المعلومات المتوفرة في البرامج التطبيقية التي يعتمد عليها التفيتش المركزي، مثل الموازنة، وملفات الموظفين، وبرامج التشريعات والقوانين اللبناية ومكننة مشروع مؤشرات الأداء القطاعية.	التفتيش المركزي
مدّ كابلات للبنية التحتية الشبكية وتزويد الهيئة بأجهزة الكمبيوتر والبرامج والتدريب.	الهيئة العليا للتأديب
شبكة حديثة للبنية التحتية المعلوماتية ومعدات جديدة، ونظام جغرافي معلوماتي وبرامج أخرى.	الإحصاء المركزي
الخريطة الوطنية للنظام الجغرافي المعلوماتي (Base map).	مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني
وضع وتنفيذ نظام للمعلومات يضم أجهزة للكمبيوتر ووضع تطبيقات للبرامج والتدريب من أجل المراقبة والتسجيل السريع والموثوق للمركبات المارة عبر جميع النقاط الحدودية في لبنان.	إدارة الجمارك



ساعات ضبط الدوام



يهدف المشروع إلى المساهمة
في عملية تأهيل الإدارات العامة

مشاريع منفذة

المشروع	الجهة المستفيدة
<ul style="list-style-type: none"> تصميم وتنفيذ شبكة معلوماتية واسعة تربط ما بين مكاتب المناطق والمركز الرئيسي في بيروت (٢٩ موقعاً). ينشئ المشروع شبكات محلية في هذه المواقع ويصل ما بينها عبر شبكة واسعة ويؤمن تجهيز المكاتب بعدد من أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الطرفية المطلوبة وتأمين التدريب اللازم. إنجاز المخطط التوجيهي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويتضمن دراسة إستراتيجية شاملة عن الصندوق تغطي نشاطاته الرئيسية ومخطط هيكلي لنظام المعلومات. 	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> تقييم حاجات المجلس من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 	المجلس الإقتصادي والإجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> أجهزة مراقبة الدوام والأمن في المجلس. 	مجلس الإنماء والإعمار
<ul style="list-style-type: none"> تحويل ملايين الصور المؤرشفة من الميكروفيلم على اسطوانات ضوئية كي يُصار الى تخزينها في مخزن مرئي. ويشتمل المشروع على توفير أجهزة وبرامج الكمبيوتر المطلوبة وإعداد الموارد البشرية اللازمة للقيام بعملية التحويل هذه. 	مؤسسة المحفوظات الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> مكننة مركز التوثيق في المجلس حماية للمعلومات العلمية الورقية ولتمكين الجمهور في مرحلة لاحقة من الوصول إليها عبر الإنترنت. 	المجلس الوطني للبحوث العلمية
<ul style="list-style-type: none"> تطوير نظام طبيّ معلوماتي واعتماده في الإدارة المركزية وفي الفروع كافة لمكننة المعاملات المتعلقة بالتعويضات الطبية والإجتماعية. 	تعاونية موظفي الدولة

المخطط التوجيهي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



مشروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المشروع	الجهة المستفيدة
<ul style="list-style-type: none"> تأمين احتياجات المؤسسة على صعيد البنية التحتية الشبكية والمعدّات والبرامج الجاهزة وإنجاز مشروع إنشاء مركز معلومات لرجال الأعمال. 	المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار
<ul style="list-style-type: none"> نظام هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط يجمع حاجات المعلومات الجغرافية وإدارة المستندات في برنامج واحد متكامل منعاً للإزدواجية في إدخال البيانات والبحوث. 	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز البنية التحتية للشبكة الحالية للمعلوماتية لتمكينها من نقل واستخدام المعلومات المتوفرة في البرامج التطبيقية المعتمدة من قبل المؤسسة العامة للإسكان. 	المؤسسة العامة للإسكان

الجهة المستفيدة

المشروع

- تأهيل وإنجاز البنى التحتية للمكننة في الموقع الرئيسي في تلّ عمارة ومعدات الكمبيوتر وما يتصل بها من برامج ونظام لإدارة المستندات ونظام للمعلومات الجغرافية واحتياجات التدريب.
- يوفّر المشروع للمصلحة المعدات اللازمة لجمع البيانات والسبل الإحصائية الحديثة لتحليل المعلومات من أجل تحسين طاقة الأبحاث العلمية الزراعية ودقتها ويوفّر برامج الكمبيوتر المتخصصة (قواعد بيانات ووسائل تحليل) والتدريب اللازم.

مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

- مشروع مواءمة الموارد البشرية يسهّل جمع البيانات المتعلقة بفرص العمل المتوفرة وتوظيف اليد العاملة وذلك عبر تلقّي عروض العمل وطلبات التوظيف والموائمة بين هذه الطلبات والعروض المتوفرة.

المؤسسة الوطنية للإستخدام

- تزويد بُنى تحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومعدات كمبيوتر وبرامج كمبيوتر جاهزة للمعهد.

المعهد الوطني للإدارة

- مشروع مسح وتخزين حوالي ٢,٥ مليون وثيقة ذات قيمة تاريخية وشراء وتركيب وتنظيم وتشغيل أجهزة الكمبيوتر (المزوّدات، الكمبيوترات الشخصية والملحقات) والبرامج (الأرشفة الإلكترونية وتدقّق العمل) وتوفير التدريب اللازم.

مرفأ بيروت



وزارة العدل - السجل التجاري



يهدف المشروع إلى المساهمة في عملية تأهيل الادارة العامة كجزء من البرنامج الوطني للتأهيل الإداري

آلية اختيار المشاريع الممولة من قرض الصندوق العربي (٩٦/٣٥)

- بعض المشاريع قد تمّ تحديدها منذ بداية تنفيذ القرض استناداً إلى التقارير التي تمّ اعدادها من قبل بعثات الصندوق العربي.
- تلبية حاجات الجهات المستفيدة Demand Driven Approach. وفي هذا السياق تمّ اعتماد استمارة لطلب تمويل مشاريع تقوم الجهات المستفيدة بملئها.
- إستكمال مشاريع سابقة وتمثّل في بعض الأحيان المرحلة الثانية أو الثالثة من تلك المشاريع.
- مشاريع ذات بُعد وطني وتصبّ ضمن استراتيجية التنمية الإدارية والحكومة الإلكترونية.

الجهة المستفيدة

المشروع

- تزويد وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية / قاعدة للبيانات يشمل عناصر برامج وأجهزة الكمبيوتر والتدريب اللازم.

المركز الوطني للإستشعار عن بُعد

- إطلاق عملية موحّدة للمقاييس وإصدار «إرشادات خاصة بالمقاييس الواجب إعتمادها في جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في القطاع العام في لبنان».

الإدارة اللبنانية

- تدريب موظفي الإدارات والمؤسسات العامة على: - استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (8000 موظفاً). - أساليب ومناهج الإدارة الحديثة.

الإدارات والمؤسسات العامة

- تزويد مؤسسات مختلفة بالتجهيزات واللوازم المكتبية (أجهزة كاشفة، آلات تصوير مستندات، أجهزة فاكس).
- توفير البُنَى الأساسيّة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (مدّ كابلات وتركيب شبكات) وأجهزة كمبيوتر (خوادم، أجهزة كمبيوتر شخصية، أجهزة طرفية) إضافة إلى برامج الكمبيوتر الجاهزة.

مؤسسات عامة مختلفة



ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الأول الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية

المنجزات	المكونات
<ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ وتطبيق أكثر من ٦ نظم معلوماتية من أهمها: <ul style="list-style-type: none"> - نظام التعويضات الصحية في تعاونية موظفي الدولة. - نظام أرشيف وإدارة المستندات في مرفأ بيروت. - نظام أرشيف متكامل في مؤسسة المحفوظات الوطنية. - مشروع مطابقة الفرص الوظيفية مع الموارد البشرية. - مكنة إجازات العمل في وزارة العمل. 	نظم معلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> ● تسليم وتركيب أكثر من ٣٠٠٠ جهاز كمبيوتر مع تواجها. ● حاسوب مركزي Mainframe في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ● تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة مياه الليطاني. ● بنية تحتية للاتصالات في مبنى السرايا الحكومي. ● بنية تحتية للاتصالات في مباني مجلس النواب. ● مكنة الارشيف ونظام ادارة المستندات في رئاسة مجلس الوزراء. ● تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة البحوث العلميّة الزراعيّة. ● تحويل أرشيف الميكروفيلم في مؤسسة المحفوظات الوطنية الى صيغة رقمية. ● نظم وبنية تحتية معلوماتية في المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار ومجلس شوري الدولة. ● تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في وزارة الثقافة (المديرية العامة للأثار). 	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
<ul style="list-style-type: none"> ● مخطط توجيهي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ● إستشارة حول تدقيق الحسابات الدولية ومراقبة مراكز القبض في وزارة الإتصالات. ● تدقيق أعمال GSM وعمليات التحصيل لوزارة الإتصالات. ● مخطط توجيهي - مصلحة مياه بيروت. ● دليل للممارسات السليمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ● معايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 	الدراسات
<ul style="list-style-type: none"> ● تدريب معلوماتي لنحو ٨٠٠٠ موظف. ● تدريب تقني متخصص للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ● تدريب إداري على أصول الادارة والإشراف. ● تدريب وحدات تنفيذ المشاريع PIUS على إجراءات التوريد المتبعة في مؤسسات التمويل الدولية. 	التدريب

والاجتماعي الأول الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية



نظراً لتنوّع المشاريع الوطنية في مجال النظم الجغرافية المعلوماتية، عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومديرية الشؤون الجغرافية، وهي المؤسسة المكلفة بالعمل على النظام الجغرافي المعلوماتي، على تأسيس خريطة أساسية وطنية لنظام جغرافي معلوماتي يمكن استخدامها كمرجع للقياس من قبل كافة هيئات القطاع العام وغير العام. يقتضي إنشاء الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي تعزيز الموارد البشرية. ويأخذ المشروع بعين الاعتبار تأمين تجهيزات متخصصة للنظام الجغرافي المعلوماتي وشراء صور فضائية والتدريب المتخصص لموظفي مديرية الشؤون الجغرافية.

القرض الجديد



يهدف القرض الجديد إلى
استكمال عملية النهوض بالإدارة
اللبنانية ودعم برنامج تطوير
الإدارة على الصعد الإدارية
والبشرية والمعلوماتية.

بعد إنتهاء الفترة المحددة لقرض الصندوق العربي الأول رقم ٩٦/٢٢٥ عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠٠٦ على تأمين قرض جديد من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي لإستكمال عمليّة النهوض بالإدارة اللبنايّة ودعم برنامج تطوير الإدارة على الصعد الإداريّة والبشريّة والمعلوماتيّة.

وبعد أخذه بعين الإعتبار أولويات تأهيل الإدارة العامّة والدروس المكتسبة من جهود التنمية الإداريّة السابقة والبناء على ما تمّ إنجازه حتى هذا التاريخ، حدّد مكتب الوزير ثلاثة برامج عامة ذات أهداف وطنية وربطها بنتائج متوقّعة متعلّقة بها لتوجيه نشاطاته المستقبلية:

البرنامج الثاني: تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وإيجاد إدارة مستجيبة لحاجات المواطنين.

ويهدف هذا البرنامج إلى تبسيط إجراءات المعاملات الحكومية وتفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بغية تحسين قدرات القطاع العام على توفير الخدمات للمواطنين.

البرنامج الأول: تأسيس مهارات إدارية حديثة في الإدارات الأساسية.

ويهدف إلى معالجة نقاط الضعف في الإدارة اللبناية من خلال التدريب وإدخال التقنيات الحديثة وبرامج التطوير الإداري وتطبيق الحكومة الإلكترونية.

البرنامج الثالث: مراجعة وتحديث النصوص القانونية وهيكلية الإدارات والمؤسسات العامة.

ويهدف هذا البرنامج إلى إيجاد إدارة شفافة وأكثر فعالية من خلال آليات حديثة مثل اعتماد نظام مناقصات عصري، تحويل بعض نشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص وتطوير آليات لتحديد تأثير التشريعات على حسن سير الإدارة ...



حفل إطلاق مشروع تعاونية موظفي الدولة



يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن مراقبة وتقييم تأثير المشاريع المنفّذة على الإدارات المستفيدة بشكل خاص وعلى الإدارة العامة بشكل عام يشكّلان نشاطاً أساسياً يجب ربطه بأي برنامج جديد ممّول من الجهات المانحة. ويرى انه لدى اختيار أي مشروع جديد يجب مراعاة النواحي التالية:

- ١ - تناسب المشاريع المنفّذة مع تحسين وضع الإدارة؛
- ٢ - فعالية هذه المشاريع في تقديم المساعدة المطلوبة وفي بناء الموارد التأسيسية المطلوبة؛
- ٣ - تأثير هذه المشاريع على حالة الحكم Governance وعلى تنفيذ خدمات القطاع العام؛
- ٤ - إستدامة نتائج المشاريع لدى الإدارة المستفيدة.

يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن التوجهات المذكورة أعلاه تشكّل إطاراً عملياً يغطي كافة أوجه التنمية الإدارية. ويدمج نشاطاته بسلسلة واضحة ومترابطة الأهداف وينشئ أساساً للتعاون المهني مع الجهات المانحة التي لا بد ان تجد أن بعض هذه الأهداف أو النتائج منسجمة مع استراتيجياتها لدعم لبنان.



المشاريع المقترحة

تشكل الانجازات المحققة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قاعدة يجب الإنطلاق منها نحو برنامج مستقبلي يستند على مشاريع القوانين والدراسات التي تم إعدادها وعلى ما تم تحقيقه على صعيد البنية التحتية والتطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من الضروري تأمين مصادر تمويل لاستكمال العمل السابق. ولتمكين مكتب وزير الدولة والصندوق العربي من وضع معايير ومؤشرات لتقييم اثر المشاريع وضوابط لاختيارها جرى تحديد عدد من النتائج المتوقعة من تنفيذ كل من البرامج الثلاث المحددة:

البرنامج الثاني: تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وإيجاد إدارة مستجيبة لحاجات المواطنين.

النتائج (Outcomes) المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا البرنامج:

1. تنفيذ مشاريع تؤدي إلى انجاز المعاملات بشكل الكتروني.

2. تحسين وصول صانعي القرار إلى البيانات الإدارية والمعلومات المحدثة بشكل مستمر.

3. تحديد مشاريع لتبسيط الإجراءات في الوزارات والمؤسسات العامة وتنفيذها.

4. تنفيذ خطة تواصل وتنفيذ برامج توعية وخطط إعلامية للإدارة.



يهدف القرض الجديد إلى استكمال عملية النهوض بالإدارة اللبنانية ودعم برنامج تطوير الإدارة

كذلك تمّ تحديد عدد من مؤشرات تقييم الأداء KPI لكلّ من البرامج الثلاثة وذلك بالإستناد إلى النتائج المتوقعة لكلّ برنامج والمشاريع المنبثقة من تلك البرامج. حيث تمّ تحديد عدد من المشاريع ذات الأولوية لدعم هذه البرامج في المجالات التالية:

1. المعلوماتية: نظم المعلومات، استكمال البنية التحتية للاتصالات، وربط الإدارات بعضها ببعض وتنفيذ البوابة الإلكترونية وتطوير الإستراتيجيات وصولاً إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية.

2. الدعم الفني: مراجعة المهام وتوحيد وتحليل البيانات ودعم وصول صانعي القرار إلى المعلومات الصحيحة وتطوير التشريعات الادارية وتقييمها وتطوير الآليات لتقييم النتائج.

3. التدريب: إستكمال التدريب التقني والمعلوماتي إضافة إلى التدريب الإداري بغية إدخال ثقافة جديدة إلى الإدارة العامة.

البرنامج الأول:

تأسيس مهارات إدارية حديثة في الإدارات الأساسية:

النتائج (Outcomes) المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا البرنامج:

1. بناء القدرات حول التخطيط الاستراتيجي وتشجيع الإدارات على العمل من ضمن رؤية تنمية شاملة
2. تحديد وتنفيذ عدد من مشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات ذات الأولوية.
3. تنفيذ مشاريع حول إدارة الأداء ودعم مفاهيم الإدارة التي تركّز على النتائج.
4. دعم إنشاء مجلس مسؤولي المعلومات الرئيسيين (CIO council).

البرنامج الثالث:

مراجعة وتحديث النصوص القانونية وهيكلية الإدارات والمؤسسات العامة.

النتائج (Outcomes) المتوقعة على الصعيد الوطني من تحقيق هذا البرنامج:

1. مراجعة دور ومهام الهيئات الرقابية والإدارات العامة.
2. تطوير قوانين تسهم في تطبيق الحكومة الإلكترونية.
3. تطوير نظام جديد للموارد البشرية.
4. تطوير معايير حول أثر التشريعات الجديدة على فعالية الإدارة وتحليل أعباء التشريعات الحالية على الإجراءات الإدارية.
5. دعم تطبيق نظام جديد للصفقات العمومية ونظام نموذجي للتوريد الإلكتروني.

الاعتبارات في اختيار المشاريع الجديدة

